دور الإنفاق الاستثماري العام على التنمية الاقتصادية في العراق خلال المدة 1970-2018

The role of public investment spending on economic development in Iraq during the period 1970-2018

د. عصام عبد الخضر سعود [1] *، **د. سليمة هاشم جار الله** [2]

[1] **الجامعة المستنصرية،** abdlkhadressam@gmail.com

[2] **الجامعة المستنصرية،** assmabd92@gmail.com

الاستلام: 01 /2019/09 القبول: 12 /2019/09 النشر: 31 /2019/10

ملخص:

يعد الإنفاق العام احد أهم أدوات السياسة المالية والذي يعبر عن دور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، فالإنفاق العام (بشقيه الجاري والاستثماري) احد أدوات الدولة التي تسعى لزيادة الإنتاج وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

حيث أن للإنفاق الاستثماري دور حاسم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تحقيق النمو لكافة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق، الإنفاق الإستثماري العام، التنمية الإقتصادية، العراق.

رموز **Jel:** O38, P13, Q01, R58

Abstract:

Public spending is one of the most important tools of fiscal policy, which reflects the role of the state in intervening in economic life and directing economic activity to achieve the desired economic development. Public spending (both current and investment) is one of the tools of the state that seeks to increase production and achieve economic and social goals and achieve economic stability**.**

Investment spending has a crucial role to play in achieving economic growth and sustainable development through the growth of all economic sectors that make up GDP**.**

Key words: spending, public investment spending, economic development, Iraq.

(JEL) Classification : O38, P13, Q01, R58.

* المؤلف المراسل: **د.عصام عبد الخضر سعود،** الإيميل: abdlkhadressam@gmail.com

1. مقدمة:

يعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية والذي يعبر عن دور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، فالإنفاق العام (بشقيه الجاري والاستثماري) احد أدوات الدولة التي تسعى لزيادة الإنتاج وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن المعروف إن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تؤدي إلى إحداث تغييرات بنيوية تؤدي إلى الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التطور، وتهدف الدولة من خلال خططها الاقتصادية المختلفة إلى النهوض بإنتاجها في كافة القطاعات الاقتصادية لرفع معدلات النمو للناتج والدخل القوميين ومحاربة الاتجاهات التضخمية والقضاء على البطالة والفقر وصولا لتحقيق التنمية الشاملة.

1.1. أهمية البحث ومما ورد في أعلاه تتأتى أهمية هذا البحث لما للإنفاق الاستثماري من دور حاسم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الستدامة من خلال التعرف على دور هذا الإنفاق في تحقيق النمو لكافة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

2.1. أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى استعراض تطور الإنفاق الاستثماري وانعكاسه على بعض المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة المباشره بالتنمية الاقتصادية في العراق.

3.1. فرضيات الدراسة: يفترض الباحث إن ((هناك علاقة بين الإنفاق الاستثماري ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي داخل الاقتصاد العراقي خلال المدة 1970-2018))

4.1. حدود البحث الزمانية والمكانية: تناول البحث المدة الممتدة مابين 1970-2018، إذ إن ما مسموح به من بيانات كانت الأساس في اختيار هذه المدة، أما الحدود المكانية فقد اختصت بالعراق فقط.

2. الإنفاق الاستثماري العام في العراق

1.2 مفهوم الإنفاق الاستثماري العام

إن للإنفاق العام اثر واضح على مستوى النشاط الاقتصادي ويشكل جزءا هاما من الطلب الكلي، وبالتالي فأن اي تغيير في هذا الإنفاق يعوض من التغييرات التي من الممكن ان تحدث في الانفاق الخاص(***عبدة، 1971، ص186***).

والنفقات العامة هي المبالغ التي تنفقها الدولة لتقديم الخدمات للمواطنين،او لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها او لمساعدة فئة من فئات المجتمع،او لاقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة،ولهذا يمكن تقسيم النفقات العامة الى قسمين:

- **النفقات الجارية**: وهي المبالغ التي تنفقها الدوله لتقديم الخدمات الى المواطنين، والايفاء بواجباتها تجاه افراد المجتمع.

- **النفقات الاستثمارية:** وهي المبالغ التي تنفقها الدوله لاقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة(***رشيد محمد، 1983، ص118***).

وبقدر تعلق موضوع البحث بالانفاق الاستثماري، فلا بد من التأكيد على ان هناك علاقة طردية بين حجم الاستثمارات التي ترصدها الدولة في موازنتها السنوية والتنمية الاقتصادية الشاملة ،فكلما ازدادت نسبة هذه الاستثمارات الموجهة نحو مشاريع الإسكان والصحة والتعليم ..وغيرها اقتربت الانفاق الاستثماري من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشامله،كما أن ازدياد هذه الاستثمارات مؤشر آخر على إن الدولة هي التي تقود العملية التنموية في البلد، والعكس هو الصحيح،فعندما تنخفض نسبة ما يخصص من الإنفاق العام للاستثمار،فهذا معناه إن الغالبية العظمى من الإنفاق العام هو إنفاق جاري(استهلاكي) قد لا يكون تنموي ويكون السبب في عرقلة العملية التنموية خاصة في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للبلد، فالإنفاق الاستهلاكي المتزايد يؤدي في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى موجات تضخمية تعرقل مسيرة التنمية إلى حد كبير مما يعني إن هذا البلد يعاني من انفصام في العلاقة مابين إنفاقه والغرض المطلوب منه آلا وهو التنمية الشاملة المستدامة.

مما ورد في أعلاه نستنتج أن الدوله تستطيع أن تضمن وبقوة التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال الشق الاستثماري أي في حدود الموازنة الاستثمارية،إذ يمكن بواسطة الإنفاق الاستثماري زيادة الإنتاجية في الاقتصاد، مما يؤدي إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات ومن ثم زيادة الناتج القومي، وبالتالي رفع مستوى معيشة أفراد

المجتمع ، فالزيادة في عدد السكان تتطلب العمل على توفير المزيد من السلع الاستهلاكية الخاصة والسلع العامة كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات بحيث يكون معدل نمو إنتاج هذه السلع والخدمات في الأقل بمعدلات مماثلة لمعدل نمو السكان لكي لا يتأثر مستوى رفاه الأفراد(***الشريف، 2003، ص83***)، ويقيس حجم هذه الموازنة الاستثمارية مقدار ما يسهم به القطاع الحكومي في تكوين رؤوس الأموال خلال السنة المالية،وعليه فالتنمية الشاملة لا يمكن أن تحدث من دون قيام الدولة بتنفيذ المشروعات الكبرى،لان تنفيذ مشاريع البنى الأساسية (موانئ ، مطارات،شبكة طرق واتصالات ،سدود وجسور،ومياه وكهرباء) وغيرها،هي الشرط الضروري والكافي لتحقيق التنمية الشاملة.

2.2 تطور الإنفاق الاستثماري العام في العراق خلال المدة 1970-2018:

من المعروف إن الإنفاق الاستثماري وسيلة تلجأ إليها الدول المختلفة لتحقيق نموها الاقتصادي،وكلما زادت قدرة البلد على الاستثمار أمكن له الإسراع في دفع عملية التنمية المستدامة إلى الأمام وتحقيق النمو الاقتصادي،وفي هذه الفقرة سنتطرق بشكل عام إلى واقع التخصيصات والإنفاق الاستثماري الموجه إلى القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي،كما سيتم معرفة الأهمية النسبية التي حظيت بها القطاعات الاقتصادية من الإنفاق الاستثماري وصولا إلى تقدير درجة كفاءة الصرف المالي خلال مدة الدراسة،ومن أجل سهولة التحليل سيتم تناول هذه الفقرة على النحو الآتي:

أ- تطور حجم التخصيصات الاستثمارية خلال المدة 1970-2018

بادئ ذي بدء لابد من الإشارة إلى إن العراق لم يكن حديث العهد بالتخطيط أو بصورة أدق تخصيص مبلغ معين للاستثمار،فقد كان يخصص جزءا من موازنته لأغراض استثمارية والتي كانت تدعى في حينه نفقات الأعمال العمرانية وذلك منذ بداية الثلاثينيات من القرن الماضي(***جمهورية العراق، هيئة التخطيط الإقتصادي، 1987، تطور الإنفاق العام وأثره في الاقتصاد العراقي واتجاهاته المستقبلة، دراسة رقم 102،ص27***) ، إلا انه بعد تغيير النظام السياسي في البلد عام 1968 فقد عدت التنمية مسألة بالغة الأهمية والتي تعد القضية الأساسية الأولى بعد الاستقلال السياسي والاقتصادي والقضية الأكثر إلحاحا والتي تتطلب حلولا عاجلة وشاملة،فضلا عن عدها مسالة استثنائية تتطلب جهودا مضاعفة،هذا من ناحية ومن ناحية أخرى،فقد اهتمت الدولة خلال هذه المدة بضرورة الربط بين عقل المركز السياسي وبين التخطيط الاقتصادي وهذا يعني إن التخطيط أصبح مركزيا وبإشراف مباشر من قبل الدولة (***جمهورية العراق، هيئة التخطيط الإقتصادي، 1987، تطور الإنفاق العام وأثره في الاقتصاد العراقي واتجاهاته المستقبلة، دراسة رقم 102، ص27***).

وضعت خطة التنمية القومية 1970-1974 والتي نصت على إن الدولة وحدها القادرة على التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنها هي الوحيدة التي ترعى المصلحة القومية وتستطيع أن تتم بنجاح أصعب واعقد مهمة تتولاها وهي مهمة تحقيق التنمية السريعة،وعليه فقد نصت إستراتيجية خطة التنمية 1970-1974 على ما يأتي(***قطفان، 1984، ص247***):

- اتخاذ التدابير الايجابية اللازمة لدعم الاقتصاد الوطني عن طريق تنمية قوى الإنتاج وتعظيم إنتاجية العمل واستخدام كل إمكانيات التكنيك الحديث.

- التوسع في الاستثمار المادي والاستثمار البشري لترتفع قدرات العاملين وتزداد إنتاجيتهم وفاعليتهم في دفع عجلة التنمية، وخاصة عن طريق الترابط بين هذين النوعين من الاستثمار.

وتأسيسا على ما سبق فقد استندت الدولة في صياغتها لإستراتيجية التنمية القومية على عوامل رئيسة منها:-

- مسح شامل للموارد الاقتصادية للقطر.

- بناء اقتصاد متين ومتطور يؤمن زيادة عالية ومستمرة(مستدامة) في مستوى معيشة الفرد وتقليل التفاوت في الدخول سواء بين الفئات الاجتماعية أو بين محافظات القطر.

والسؤال المطروح هنا إلى أي مدى استطاعت الدولة أن تؤمن العامل الأخير؟حتما إن الإجابة ستتباين مابين المدد الزمنية للدراسة، وهذا يعود بالدرجة الأساس للظروف الاستثنائية وغير الطبيعية على الإطلاق التي مرت على العراق منذ عام 1980 ولحد الآن،ذلك إن العراق قضى ثمان سنوات في حالة حرب مدمرة (1980-1988) وحرب أخرى عام 1991 وأعقبها حصار شامل ومدمر استمر منذ عام 1991 ولغاية عام 2003، ثم جاءت مرحلة الاحتلال منذ آذار عام 2003 ولغاية يومنا الحالي،وعلى العموم يمكن تتبع تطور التخصيصات والإنفاق الاستثماري الموجه للقطاعات الاقتصادية خلال المدة 1970 -2018 من معطيات الجدول 1،ومنه يتبين إن التخصيصات الاستثمارية الموجهة للقطاعات الاقتصادية خلال خطة التنمية 1970-1974 والمنهاج الاستثماري لسنة 1975 وبالأسعار الثابتة لسنة 1988 قد حققت ارتفاعا ملحوظا من (566.26) مليون دينار عام 1970 إلى(2833.82) م.د* عام 1975 وبزيادة مطلقة قدرها(2267.56) م.د وبمعدل نمو سنوي مركب** قدره 38%، إن هذا النمو الكبير في حجم التخصيصات الاستثمارية ناجم عن العوائد النفطية الضخمة المتدفقة إلى البلد خاصة بعد عام 1972 والتي كان لها دور كبير في تبني خطط وبرامج طموحة تتلاءم و هذا الكم الهائل من الموارد المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وضعت خطة التنمية القومية 1976-1980 والتي استهدفت مايلي:

- التوسع في مجال الخدمات الاجتماعية بصيغ واتجاهات متوازنة مع زيادة الدخل القومي وتقدم حركة البناء الاشتراكي، وتمثل ذلك بصفة أساسية بمجانية التعليم، وخدمات الصحة،والصحة الوقائية، فضلا عن الاستثمارات الموجهة للعناية بالإنسان بصورة خاصة؛

- مواصلة بناء الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني كقاعدة لاستيعاب الحاجات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقتضيها التطور اللاحق؛

- زيادة كفاءة الأداء ورفع إنتاجية العمل فضلا عن معالجة الاختناقات التي نجمت عن خطة التنمية 1970-1974 وبالشكل الذي يؤدي إلى تشغيل المنشآت الاقتصادية تشغيلا كاملا والقضاء على الهدر في الموارد وتنمية الطاقات وفرص بناء تراكم رأسمالي حقيقي(***الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، 1977، خطة التنمية للسنوات 1976-1980، ص06***).

وبذلك فقد ارتفعت التخصيصات الاستثمارية الموجهة للقطاعات الاقتصادية من(3979.73) م.د عام 1976 إلى (9169.82) م.د عام 1980 وبزيادة مطلقة قدرها (5190.09) م.د وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 23.2%، هذا ومن الجدير بالذكر إن التخصيصات الاستثمارية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي قد نمت بمعدل نمو سنوي مركب قدره 8.7%، ويعود هذا الارتفاع في التخصيصات الاستثمارية إلى توجهات السياسة الاقتصادية خلال تلك المدة إلى زيادة رصيد البلد من المشاريع الاستثمارية التي كان يعني من نقصها(خاصة مشاريع الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية) بسبب شحة رؤوس الأموال المتاحة فضلا عن أثر نجاح عملية التأميم وتعديل أسعار النفط عالميا والتي جعلت بالإمكان توفير مثل هذه المشاريع التي تعمل على بناء القاعدة الاقتصادية في البلد.

أما خلال خطة التنمية القومية 1981-1985 والتي تأثرت بظروف الحرب والمتمثلة بإغلاق منافذ تصدير النفط الخام بدأ من منتصف عام 1982 وبالشكل الذي أدى إلى انخفاض حجم العوائد النفطية المتدفقة للبلد ،الأمر الذي أفضى إلى إعادة النظر في أولويات المشاريع الاستثمارية وبالشكل الذي يتلاءم مع الظروف المستجدة اقتصاديا خلال المدة المذكورة، والتأكيد على توجيه الإنفاق الاستثماري نحو المشاريع التي تعزز من قوة الاقتصاد الوطني وبما يضمن خدمة المجهود الحربي مباشرة، إن ذلك قد أثر بشكل سلبي في حجم التخصيصات الاستثمارية الموجهة للقطاعات الاقتصادية، فقد انخفضت إجمالي التخصيصات الاستثمارية من(11629.52) م.د عام 1981 إلى (7101.01) م.د عام 1985 وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (-11.6%)، واستمر الانخفاض في التخصيصات الاستثمارية خلال خطة التنمية 1986-1990(التي لم يتم

إقرارها) من (4217.10) م.د عام 1986 إلى(4011.64) م.د عام 1990،وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (-1.2 %).

أما خلال المدة 1991-1995 والتي تمثل سنوات الحرب الثانية والحصار الاقتصادي، فيلاحظ إن التخصيصات الاستثمارية قد حققت معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (-21.8%) أيضا، بيد إن الأمر اختلف خلال المدة 1996-2002 فقد حققت التخصيصات الاستثمارية معدل نمو موجب قدره (57.8%)وهذا يعود إلى تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء والذي سمح للبلد باستئناف صادراته النفطية.

المدة الأخيرة في الدراسة هي المدة 2004-2018 والتي شهدت تحولات في مختلف المجالات، فيلاحظ من الجدول 28 إن التخصيصات الاستثمارية خلال المدة 2004--2018 على الرغم من إنها اقل من نظيرتها في المدة 1996-2002، إلا إنها مع ذلك فقد حققت نمو سنوي مركب قدره (12.5%).

مما ورد في أعلاه نرى أن المدة 1970-1980 قد تميزت بكونها من أفضل المراحل من حيث التخصيصات الاستثمارية، في حين كانت المدة 1991-1995 من أسوأ المراحل من حيث التخصيصات الاستثمارية....والسؤال المطروح هنا كيف كانت الأهمية النسبية لهذه التخصيصات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؟ إن الإجابة عن ذلك يمكن إن نتعرف عليها من معطيات الجدول 1 ،حيث يتضح إن متوسط نسبة ما كان يخصص للاستثمار من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال خطة التنمية 1970- 1975 بلغت 18.9% ثم ارتفعت إلى 45.4% خلال خطة التنمية 1976-1980، أما بالنسبة للمدة 81-2007 فنلاحظ إن متوسط النسبة في تدهور مستمر، فمن الجدول 16 يتضح إن متوسط النسبة خلال المدة 1981-1985 بلغت 54.16% ثم انخفضت إلى 46.16% خلال المدة 1986-1990،و إلى 39.37% خلال المدة 1991-1995، ثم انخفضت إلى 32.24% في المدة 1996-2002 ،وإلى 29% خلال المدة 2004-2007،في الحقيقة إن هذا التدهور الواضح في نسبة ما كان يخصص للاستثمار من إجمالي الناتج المحلي خلال مدة الدراسة وخاصة في المدة الأخيرة من الدراسة إنما يؤشر خللا يتنافى مع التنمية المستدامة كون الأخيرة تعتمد بشكل كبير على المخصصات الاستثمارية وان هذا التهاون في التخصيصات تحت إي مسمى إنما يبعدنا بشكل كبير ليس عن مسار التنمية المستدامة فحسب بل عن ضمان الرفاهية المستدامة أيضا.

ب- تطور حجم الإنفاق الاستثماري خلال المدة 1970-2007:

أما فيما يخص **الإنفاق الاستثماري** الموجه للقطاعات الاقتصادية خلال المدة 1970-2007 فيمكن تتبعه من معطيات الجدول 15، إذ يتبين من الجدول 1 إن الإنفاق الاستثماري خلال خطة التنمية 1970-1974

والمنهاج الاستثماري لسنة 1975 قد ارتفع من(423.35) م.د عام 1970 إلى(2533.85) عام 1975 بزيادة مطلقة قدرها (2110.5) م.د وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 43%، واستمر الإنفاق الاستثماري بالنمو خلال المدة 1976-1980 فحقق معدل نمو سنوي مركب قدره 24.7%، وبشكل عام فإن الإنفاق الاستثماري الموجه للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي قد ازدادت من (423.35)م.د عاد 1970 إلى (6645.36)م.د عام 1980 بزيادة مطلقة قدرها (6231.01) م.د وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 31.7%.

أما خلال خطة التنمية القومية 81-86 فقد اتخذ الإنفاق الاستثماري اتجاها سالبا خاصة بعد عام 82، فقد انخفض الإنفاق الاستثماري الموجه للقطاعات الاقتصادية من(11629.52) م.د عام 81 إلى (7101.01) م.د عام 85 وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره -18.5%،ومن الجدير بالذكر،إن هذا الانخفاض في حجم الإنفاق الاستثماري لا يمكن أن يعزى إلى ظروف الحرب المفروضة على القطر فحسب،بل هناك أسباب أخرى أهمها انجاز الكثير من المشاريع التي تمت المباشرة بها في خطة التنمية القومية 76-80 والسنوات الأولى من خطة التنمية القومية 81-90 وخاصة مشاريع البنى التحتية(***جمهورية العراق ،هيئة التخطيط الاقتصادي، 1993، دور الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي ، دراسة رقم 845، ص20***)، فضلا عن التغييرات التي طرأت على السياسة الاستثمارية خلال هذه المدة وكما أوضحنا سابقا.

ولم يختلف الحال كثيرا في خطة التنمية القومية 86-90،فهذه المدة شهدت استمرار حالة الحرب المفروضة وما نجم عنها من توجهات السياسة الاقتصادية بالضغط على الإنفاق لتوفير الموارد المالية لخدمة المجهود الحربي وبالشكل الذي جعل الإنفاق الاستثماري لمجمل القطاعات الاقتصادية ينخفض من(4217.10) م.د عام 86 إلى (4011.64) م.د عام 90 وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره -1.2%،وبشكل عام فان الإنفاق الاستثماري خلال المدة 81-90 قد انخفض من (م11629.52) م.د عام 81 إلى (4011.64) م.د عام 90 وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره -10%.

هذا وقد شهد الإنفاق الاستثماري تذبذبا خلال المدة 1991-1995، فقد بلغ هذا الإنفاق (545.89) م.د عام91 ارتفع إلى (759.01) م.د عام 92 وبمعدل ننمو سنوي قدره 39%، وهذا يعود إلى حملة إعادة إعمار ما دمرته حرب الخليج الثانية،غير انه بدأ يأخذ اتجاها تنازليا إلى أن وصل إلى (227.04)م.د عام 91 ليحقق معدل نمو مركب سالب خلال هذه المدة بلغ – 19.7%.

أما في المدة 1996-2002 فنظرا لعوامل منها تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء، فنلاحظ إن الإنفاق الاستثماري قد حقق معدل نمو سنوي مركب قدره 59.4% وهو أعلى معدل نمو حققه الإنفاق خلال مدة الدراسة، وبشكل عام فان الإنفاق الاستثماري خلال المدة 1991-2002 قد حقق معدل نمو سنوي مركب قدره 8.3%.

أما خلال المدة 2004-2007 فنلاحظ إن الإنفاق الاستثماري ارتفع من (4565.55) م.د عام 2004 إلى (7532.19) م.د وبمعدل نمو سنوي مركب موجب بلغ 18.1%.

وفيما يخص تطور الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، فبالرجوع إلى الجدول 1 نرى إن متوسط الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري بالنسبة للإنفاق العام خلال المدة 70-75 بلغت 38.49% وارتفعت إلى 44.25% خلال المدة 76-80،غير إن هذه النسبة قد شهدت انخفاضا خلال المدة 81-85 ،إذ بلغ متوسط النسبة 39.38%،ثم انخفضت إلى 21.92% والى 19.43% خلال المدتين 86-90 و91-95 على التوالي.

بيد إن متوسط الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام شهدت تحسن خلال المدتين 96-2002 و2004-2007،إذ بلغت 30.88% و39.94% على التوالي.

جدول 1 التخصيصات والإنفاق الاستثماري وكفاءة الصرف المالي في العراق خلال المدة 1970-2007 بالأسعار الثابتة لسنة 1988 (100=1988) (مليون دينار)

السنة	التخصيصات الاستثمارية 1	الإنفاق الاستثماري 2	النفقات الجارية 3	إجمالي الإنفاق العام 4=3 +2	GDP 5	2:4 % 6	1:5 % 7	%2:5 8	كفاءة الصرف المالي (2\1)*100 9
1970	566.26	423.35	677.3	1100.65	6578	38.46	8.6	6.4	74.7
1975	2833.82	2533.85	1247.4	3781.25	9670.2	67	29.3	26.2	89.42
1976	3979.73	2746.57	2153.6	4900.17	11915.8	56	33.4	23	69
1980	9169.82	6645.36	9577.69	16223.06	15918.2	62.5	57.6	41.7	72,4
1981	11629.52	10171.66	10721.24	20892.90	18908.1	48.68	61.50	53.79	87.46
1982	12195.42	10404.12	13832.33	24236.46	19557.4	42.92	62.35	53.19	85.31
1983	9780.49	7335.03	11108.81	18443.85	17000.6	39.76	57.53	43.14	74.99
1984	7982.86	5278.40	9831.24	15109.64	16748.1	34.93	47.66	31.51	66.12
1985	7101.01	4476.54	10136.69	14613.23	16991.6	30.63	41.79	26.34	63.04
1986	4217.10	2496.85	10098.75	12595.60	17781.3	19.82	23.716	14.04	59.20
1987	5088.40	3042.31	11199.75	14242.07	19453.9	21.36	26.15	15.63	59.78
1988	4254.4	3064.9	10629.7	13694.6	19432.2	22.38	21.89	15.77	72.04
1989	5919.42	3396.81	10227.65	13624.47	18826.2	24.93	31.44	18.04	57.38
1990	4011.64	1901.57	7032.38	8933.95	29711.1	21.28	13.50	6.40	47.40
1991	733.09	545.98	3396.18	3942.16	10682	13.84	6.86	5.11	74.47
1992	1233.59	759.01	3048.49	3807.50	14163.5	19.93	8.70	5.35	61.52
1993	775.28	583.47	1917.18	2500.65	18453.6	23.33	4.20	3.16	75.25
1994	268.64	265.92	1110.77	1376.70	19164.9	19.31	1.40	1.38	98.98

1995	272.79	227.04	868.06	1095.10	19571.2	20.73	1.39	1.160	83.22
1996	134.40	106.76	857.49	964.265	21728.1	11.07	0.618	0.49	79.43
1997	187.22	163.26	735.56	898.82	26342.7	18.16	0.71	0.61	87.20
1998	356.90	189.74	989.62	1179.37	35525	16.08	1.00	0.53	53.16
1999	523.146	371.29	886.40	1257.69	41771.1	29.52	1.25	0.88	70.97
2000	1097.58	589.02	1169.36	1758.39	42358.6	33.49	2.59	1.39	53.66
2001	1784.16	1046.28	1300.78	2347.06	43335.1	44.57	4.11	2.41	58.64
2002	2080.85	1751.41	1016.92	2768.34	40344.9	63.26	5.15	4.34	84.16
2004	8711.22	4565.55	12401.94	16967.49	41607.8	26.90	20.93	10.97	52.40
2005	5209.06	3884.19	9018.35	12902.54	43438.8	30.10	11.99	8.94	74.56
2006	13260.76	6563.80	8630.38	15194.18	47851.4	43.19	27.712	13.717	49.49
2007	12409.33	7532.19	5109.72	12641.91	48510.6	59.58	25.58	15.52	60.69
معدلات النمو السنوية المركبة						متوسط الأهمية النسبية			متوسط النسبة
70-75	38	43				38.49	18.9	10.06	82.06
76-80	23.2	24.7				44.25	45.4	17.65	70.7
81-85	-11.6	- 18.5				39.38	54.16	41.6	75.38
81-90	- 10					30.6	23.34	13.97	61.16
86-90	-1.2	- 6.5				21.95	46.61	33.64	69.7
91-95	-21.8	- 19.7				19.43	39.37	26.137	64.63
96-2002	57.8	59.4				30.88	32.24	20.66	64.04
2004-2007	12.5	18.1				39.94	29	17.96	62.29

المصدر:العمود 1&2 اعتمادا على بيانات الملحق 1 & 2 وبموجب الصيغة الآتية:

التخصيصات و/أو الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية

التخصيصات و/أو الإنفاق بالأسعار الثابتة= ----------

لسنة 1988 المخفض الضمني لإجمالي تكوين رأس المال الثابت

بالأسعار الثابتة لسنة 1988

العمود3:الملحق 7.

العمود5: جمهورية العراق،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،مديرية الحسابات القومية.

باقي الأعمدة استخرجت من قبل الباحث

وفيما يخص متوسط ما كان ينفق من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، فيظهر من الجدول1 إن متوسط النسبة كانت خلال المدد 70-75 و 76-80 و 81-85 قد شهدت تطورا ملحوظا إذ ازدادت من 10.06% إلى 17.65% والى 41.60% خلال هذه المدد وعلى التوالي، غير إنها انخفضت خلال المدد 86-90 و 91-95 و 96-2002 و2004-2007، إذ بلغت على التوالي 33.64%، 26.13% ،20.66%،17.97%..

والآن بعد أن تطرقنا إلى تطور التخصيصات والإنفاق الاستثماري بشكل إجمالي خلال المدة 1970-2007 ،نأتي الآن لنتعرف على تطور معدل نمو التخصيصات والإنفاق الاستثماري على المستوى القطاعي خلال هذه المدة،وبعبارة أخرى سنتطرق إلى أولويات الاستثمار في العراق لنتعرف على القطاعات التي كانت تحظى بأولوية لدى السياسة العامة في البلد، ومن الجدول 2 يتضح انه خلال المدة 70-75 فان الأولوية في التخصيصات الاستثمارية كانت موجهة نحو القطاع الصناعي أولا،ثم قطاع المباني والخدمات الاجتماعية ثانيا، وقطاع النقل والاتصالات ثالثا، والقطاع الزراعي رابعا، وبمعدلات نمو سنوية مركبة بلغت على التوالي (54.7%، 51.6%، 43.1%، 32.6%).

أما خلال خطة التنمية القومية 76-80 فنلاحظ من الجدول 2 إن أولويات التخصيصات الاستثمارية قد تغيرت،إذ إن الاهتمام قد أعطي بالدرجة الأولى إلى قطاع المباني والخدمات الاجتماعية ،ثم قطاع النقل والقطاع الزراعي والقطاع الصناعي جاء بالمرتبة الأخيرة،وقد حققت هذه القطاعات معدلات نمو بلغت على التوالي(62.6%، 38.7%، 10.1%، 6.7%).

هذا وتعد المدة 81-85 مرحلة التدهور المستمر في التخصيصات الاستثمارية،إذ اتخذت هذه التخصيصات اتجاهات سالبة ولجميع القطاعات دون استثناء،فبلغت معدلات النمو الآتي:بلغت تخصيصات القطاع الزراعي(1190.99)م.د عام 81 ثم انخفضت إلى(839.88) عام 85 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ -8.3%،كما انخفضت تخصيصات القطاع الصناعي من(3236.70) م.د عام 81 إلى(1306.05)م.د عام 85 وبمعدل نمو بلغ -10%،وكذلك الحال بالنسبة لقطاع النقل والخدمات الاجتماعية التي بلغت معدلات نمو تخصيصاتها(-9.4%، -11.5%)وعلى التوالي.

وقد استعاد القطاع الصناعي مكانته الأولى في سلم الأولويات عندما حققت تخصيصاته معدل نمو موجب بلغ 23%خلال المدة 86-90،جاء بعده القطاع الزراعي بمعدل نمو بلغ 4.96%،ثم قطاع المباني والخدمات الاجتماعية بمعدل نمو بلغ 3.6،غير إن قطاع النقل والاتصالات انخفضت تخصيصاته من(715.34)م.د عام 86 إلى(336.50)م.د عام 90 وبمعدل نمو مركب سالب بلغ -14%.

وعادت التخصيصات الاستثمارية الموجهة للقطاعات الاقتصادية خلال المدة 91-95 لتتخذ اتجاهات سالبة ولجميع القطاعات من دون استثناء،فقد سجلت تخصيصات القطاعات معدلات النمو الآتية:(-0.2%) للقطاع الزراعي وهي مقبولة نوعا معا لكون القطاع الزراعي خلال هذه المدة كان مطلوبا منه أن يوفر الغذاء تزامنا مع بداية سنوات الحصار،فتخصيصات هذا القطاع ارتفعت من(61.58) م.د عام 1991 إلى(426.40) م.د عام

92 وبمعدل نمو سنوي بلغ 85%، إلا إنها بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى(60.90) م.د عام 95، أما باقي القطاعات فكانت معدلات نموها -21.2% للقطاع الصناعي، -109% لقطاع النقل وهو أسوئ معدل نمو في جميع المدد الزمنية، -11.8% لقطاع المباني والخدمات.

أما خلال المدة 1996-2002،فقد حاولت السياسة الاستثمارية أن تعيد المكانة لقطاع النقل والاتصالات عندما زادت تخصيصاته من(2) م.د عام 96 إلى(60.90)م.د عام 2002 لتحقق تخصيصاته معدل نمو قدره 111.6%،أما باقي القطاعات فقد حققت تخصيصاتها المعدلات الآتية(القطاع الصناعي 54.7%، قطاع المباني والخدمات 47%، و32.1% للقطاع الزراعي.

وخلال المدة 2004-2007 فقد انخفضت التخصيصات الاستثمارية الموجهة للقطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الصناعي الذي حققت تخصيصاته معدل نمو بلغ 1.5%، فقد بلغت معدلات نمو التخصيصات للقطاع الزراعي وقطاع النقل والاتصالات وقطاع المباني والخدمات وعلى الترتيب الآتي (-2.3%، -17%، -7%).

وعليه نستنتج إن أولويات التخصيصات الاستثمارية كانت متباينة مابين المدد الزمنية وهي بشكل عام لم ترق الى مستوى الطموح.

وفيما يخص **معدلات نمو الإنفاق الاستثماري** الذي وجه للقطاعات الاقتصادية، فيلاحظ من معطيات الجدول2، نفسه إن قطاع النقل والاتصالات خلال المدة 70-75، قد حقق أعلى معدلات النمو،إذ إن نفقاته نمت بمعدل سنوي مركب قدره65.01%، وجاء بعده كل من القطاع الصناعي وقطاع المباني والخدمات الاجتماعية والقطاع الزراعي بمعدلات نمو بلغت(51.1%، 37.4%، 32%) وعلى التوالي.

وخلال المدة76-80 كانت معدلات نمو الإنفاق الاستثماري الآتي(قطاع الخدمات الاجتماعية حقق اعلى معدل نمو بلغ51.3%، ثم جاء بعده القطاع الزراعي وقطاع النقل والقطاع الصناعي بمعدل 20.5%،19%،2.4%) وعلى التوالي.

وأمام استثنائية الظروف خلال المدة 81-85 فقد انخفض الإنفاق الاستثماري الموجه لجميع القطاعات الاقتصادية ومن دون استثناء، وبالشكل الذي جعل معدلات نمو الإنفاق تتخذ اتجاهات سالبة.

غير إن الصورة لم تتغير كثيرا خلال المدة 86-90، فقد استمرت معدلات النمو للإنفاق الموجه للقطاعات الاقتصادي في اتجاهاتها السلبية فيما عدا القطاع الزراعي الذي حقق معدل نمو موجب بلغ 2%.

وقد تحسنت معدلات النمو بشكل لافت للنظر خلال المدة 1996-2002، فقد حققت جميع القطاعات الاقتصادية معدلات نمو موجبة وقد جاء قطاع النقل والاتصالات بالمرتبة الأولى بمعدل نمو بلغ110.6% ثم القطاع الصناعي بمعدل نمو بلغ62.1% وقطاع الخدمات الاجتماعية بمعدل نمو بلغ47.5% والقطاع الزراعي جاء بالمرتبة الأخيرة بمعدل نمو بلغ27.5%.

وخلال المدة الأخيرة من الدراسة2004-2007، فالأولوية أعطيت للقطاع الصناعي الذي حقق معدل نمو موجب بلغ 14.5% ثم جاء القطاع الزراعي بالمرتبة الثانية وبمعدل نمو بلغ1.1%،أما قطاعي النقل والخدمات الاجتماعية فقد تدهورت معدلات نموهما إذ بلغت -19.8% و -13.8% على التوالي.

وبشكل عام،إن نسبة ما كان يخصص وينفق من مبالغ استثمارية قد تأثر إلى حد كبير بالعوامل الاقتصادية والسياسية التي شهدها البلد خلال مدة الدراسة فكان من الطبيعي أن تنخفض وترتفع وحسب ما تسمح به الظروف الاقتصادية أو السياسية أو كلاهما معا،ومن اجل أن نقوم إكمال الصورة الحقيقة لتطور التخصيصات والإنفاق الاستثماري الموجهة للقطاعات الاقتصادية لا بد من متابعة درجة كفاءة الصرف المالي أو نسبة التنفيذ للخطة، وهذا ما سنتطرق إليه في الفقرة الآتية.

جدول 2 تطور التخصيصات والإنفاق الاستثماري الموجه للقطاعات الاقتصادية خلال المدة 70-2007 بالأسعار الثابتة لسنة 1988 (مليون دينار)

السنة	القطاع الزراعي		القطاع الصناعي		النقل والاتصالات		المباني والخدمات الاجتماعية	
	تخصيص	إنفاق	تخصيص	إنفاق	تخصيص	إنفاق	تخصيص	إنفاق
1970	136.58	68.78	136.58	102.43	136.58	68.78	136.58	102.43
1975	560.81	275.13	1210.81	808.64	560.81	275.13	1210.81	808.64
1976	684.63	439.29	1892.94	1252.14	684.63	439.29	1892.94	1252.14
1980	1006.29	927.03	2461.48	1374.81	1006.29	927.03	2461.48	1374.81
1981	1190.99	1075.43	3236.70	2134.37	1190.99	1075.43	3236.70	2134.37
1982	1175.66	1111.56	2440.78	1901.85	1175.66	1111.56	2440.78	1901.85
1983	917.30	788.780	1690.49	1243.31	917.30	788.780	1690.49	1243.31
1984	907.55	695.20	1401.21	662.50	907.55	695.20	1401.21	662.50
1985	839.88	602.89	1306.05	999.18	839.88	602.89	1306.05	999.18
1986	468.73	336.918	777.10	621.14	468.73	336.918	777.10	621.14
1987	585.61	335.93	837.78	639.44	585.61	335.93	837.78	639.44
1988	614.2	421.7	1245.3	787.2	614.2	421.7	1245.3	787.2
1989	738.42	453.68	3307.89	1646.26	738.42	453.68	3307.89	1646.26
1990	597.23	221.28	2210.72	940.52	597.23	221.28	2210.72	940.52
1991	61.58	44.83	382.64	290.86	61.58	44.83	382.64	290.86
1992	426.40	136.23	427.97	329.62	426.40	136.23	427.97	329.62
1993	246.04	141.08	271.40	212.04	246.04	141.08	271.40	212.04
1994	95.53	82.19	72.27	69.39	95.53	82.19	72.27	69.39
1995	60.90	49.66	116.16	77.69	60.90	49.66	116.16	77.69
1996	32.54	35.46	34.70	21.16	32.54	35.46	34.70	21.16

1997	37.742	41.20	55.40	36.94	37.742	41.20	55.40	36.94
1998	50.74	34.98	222.34	56.29	50.74	34.98	222.34	56.29
1999	83.50	48.88	197.58	139.90	83.50	48.88	197.58	139.90
2000	118.68	52.77	531.65	259.21	118.68	52.77	531.65	259.21
2001	194.54	103.54	779.82	465.19	19454.5	103.54	779.82	465.19
2002	228.50	193.89	738.85	621.11	228.50	193.89	738.85	621.11
2004	409.70	281.83	4279.41	1737.25	409.70	281.83	4279.41	1737.25
2005	231.81	168.40	2986.31	1753.44	231.81	168.40	2986.31	1753.44
2006	347.89	422.90	6716.46	3660.28	347.89	422.90	6716.46	3660.28
2007	372.45	294.36	4540.97	2986.06	372.45	294.36	4540.97	2986.06
معدل النمو السنوي المركب								
70-75	32.6	32	54.7	51.1	32.6	32	54.7	51.1
76-80	10.1	20.5	6.7	2.3	10.1	20.5	6.7	2.3
81-85	-8.3	-6.7	-10	-3.8	-8.3	-6.7	-10	-3.8
86-90	4.96	-8	23	8.6	4.96	-8	23	8.6
91-95	-0.2	2	-21.2	-23.1	-0.2	2	-21.2	-23.1
96-2002	32.1	27.5	54.7	62.1	32.1	27.5	54.7	62.1
2004-2007	-2.3	1.1	1.5	14.5	-2.3	1.1	1.5	14.5

المصدر من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الملحقين 1 &2 وبموجب الصيغة نفسها الواردة في الجدول 1

2-3 كفاءة الصرف المالي للإنفاق الاستثماري خلال المدة 1970-2007

على الرغم من تطور حجم الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الوطني إلا انه لم يرق إلى مستوى التخصيصات الاستثمارية المقررة مما أدى إلى انخفاض كفاء الاستثمار والهبوط في درجة كفاءة الصرف(نسبة التنفيذ)،إذ يمكن تلمس التطور الحاصل في كفاءة الصرف المالي للإنفاق الاستثماري خلال المدة 1970-2007 من معطيات الجدول 15 ،ومنه يتضح إن متوسط كفاءة الصرف المالي في انخفاض مستمر خلال مدة الدراسة،فقد انخفضت من 82.06%خلال خطة التنمية 70-75 إلى 70.7%

خلال خطة التنمية 76-80، واستمر التدهور خلال المدة 81-2007 إذ بلغت متوسط النسبة خلال المدد 81-85، 86-90، 91-95، 96-2002، 2004-2007،وعلى التوالي:75.38 %، 69.37%، 64.63%،64.04%،62.29%.

ولما كان الإنفاق الاستثماري احد العوامل الرئيسة المحددة للنمو الاقتصادي،وفي إحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد القومي كونه العملية الأكثر تعقيدا في الخطة الاقتصادية،لأنه الأساس في حسن توزيع الموارد الاقتصادية ومفتاح التنمية المستدامة، فان النسب في أعلاه إنما تدل على تجميد حجم كبير من الأموال كان من الممكن أن تستثمر في مجالات إنتاجية مدرة للدخل تسهم في خلق التراكم الاقتصادي المطلوب، ويمكن أن يعزى سبب هذا الإخفاق في نسب التنفيذ إلى كثير من العوامل من أهمها(***هيئة التخطيط الاقتصادي، دور الإنفاق***

العام في الاقتصاد العراقي ،دراسة رقم 845،مصدر سابق ،ص31): الافتقار إلى الدقة في وضع تقديرات التخصيصات الاستثمارية من قبل بعض الدوائر والوزارات،ومبالغة الجهات التنفيذية في طلب التخصيصات السنوية لتنفيذ مشاريعها المستمرة وبشكل لا يتناسب مع إمكاناتها التنفيذية،علاوة على عدم قدرة بعض الأجهزة التنفيذية على تنفيذ المشاريع المدرجة في خططها السنوية في مواعيدها المحددة،وهذا يعود إلى ضعف المتابعة المركزية في بعض القطاعات الاقتصادية ووجود النواقص في التصاميم وتقدير المواصفات والتأخر في تهيئة المواقع الملائمة للمشاريع وعدم القدرة على استيراد المكائن ومعدات المشروع في الوقت الزمني المناسب وشحة بعض المواد الإنشائية، فضلا عن ضعف كفاءة المقاول الإدارية والمالية والفنية،علاوة على ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد(الطاقات الإنتاجية القائمة) والتي انعكست في عدم القدرة على استيعاب أي زيادة في حجم الاستثمارات وبخاصة في النصف الأول من الدراسة(70-85).

بذلك فقد شكل هذا التخلف في نسب التنفيذ قيدا اضعف من قدرة الاقتصاد القومي في تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والمالية بسبب الاختلال الحاصل في السياسة الاستثمارية والناجمة عن سوء توزيع الموارد الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية من جهة والى ضعف المعايير الاقتصادية في تحديد أولويات الاستثمار من جهة ثانية،ومن ثم في عرقلة جهود التنمية المستدامة،وهكذا فان دفعات الاستثمار التي ضخت إلى الاقتصاد خلال مدة الدراسة ولاسيما المدة 70-85 بدأت تضيف اختناقات وأعباء جديدة بدلا من إن تعمل على إزالتها بسبب الضغط التي مارستها على الموارد المحلية (قوة العمل الماهرة،الطاقات الإنتاجية القائمة،المواد الأولية....الخ)،وهذا يعني إن التوسع في النشاط الاستثماري كان يفوق طاقة الاقتصاد القومي الاستيعابية بدرجة أدت إلى تخلف المنفذ عن المخطط كثيرا،فهو لم يراع إلا توافر عنصر واحد من عناصر التنمية ألا وهو المورد المالي ولما كان الأخير يعتمد على النفط الذي مثل المورد الأساس في تمويل الاستثمارات، فان الأمر الذي يتبين هو فشل السياسة الاقتصادية في جعل الأنشطة الاقتصادية قادرة على تمويل استثماراتها ذاتيا وعدم الاعتماد على مصدر واحد رئيس للتمويل(الموارد النفطية).

4- درجة استخدام المكننة في الاقتصاد: إن نمط التنمية المستدامة يفترض أن يكون التغير في التركيب المادي للتكوين الرأسمالي لحساب المكائن والمعدات على حساب الأبنية السكنية والإنشاءات، ذلك أن المعدات الرأسمالية تمثل العمود الفقري لزيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي الناتج القومي،ومن ثم تغيير هيكل الاقتصاد في صالح تعديل الإختلالات الهيكلية،وعليه فزيادة نسبة ما تمثله المكائن والآلات من إجمالي تكوين رأس المال هو تطور سليم يعبر عن الترشيد في الإنفاق الحكومي وبالتالي ضمان تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن التعرف

على درجة استخدام المكننة في الاقتصاد الوطني من معطيات الجدول 17،ومنة يتبين إن متوسط الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت في الأبنية(السكنية وغير السكنية) في العراق خلال المدة80-85 قد بلغت 70.53%، مقابل18.1% للمكائن والآلات،واستمر تكوين رأس المال الثابت في الأبنية والإنشاءات خلال المدتين 86-90 و90-95 بالتطور المستمر مقابل انخفاض نسبة تكوين رأس المال في المكائن والمعدات،فقد بلغ متوسط الأهمية النسبية لتكوين رأس المال في الأبنية والانشاءات76.36% خلال المدة 86-90 ثم ارتفعت النسبة إلى 77.59% في المدة 90-95،في حين إن تكوين رأس المال في المكائن والمعدات خلال المدة نفسها انخفض من15.53% خلال المدة86-90 إلى 10.63% خلال المدة 91-95.

وبالرغم من الانخفاض النسبي لتكوين رأس المال في الأبنية والإنشاءات خلال المدة 96-2002 والبالغة 52.76% إلا انه بقيت تحتل مركز الصدارة في تكوين رأس المال ،في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة تكوين رأس المال الثابت في المكائن والمعدات لتصل إلى 18.19%.

وقد استمر تكوين رأس المال في المكائن والمعدات بالارتفاع خلال المدة 2004-2007 ،إذ وصلت متوسط النسبة إلى 55.23% وهذا قد تعود احدي أسبابه إلى الإنفاق البذخي على المركبات خلال هذه المدة،مقابل13.83% لصالح الأبنية والإنشاءات.

وبشكل عام، فان متوسط الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت في الأبنية والإنشاءات خلال مدة الدراسة بلغت 58.214%، في حين إن متوسط الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت في المكائن والمعدات بلغت 23.54%.

ومن ملاحظة النسب في أعلاه،يتبين إن تغير التركيب المادي للتكوين الرأسمالي الثابت كان لصالح الأبنية والإنشاءات وعلى حساب الأهمية النسبية للمكائن والآلات،مما يدل على انخفاض درجة استخدام المكننة في الاقتصاد العراقي وانخفاض حصة الموجودات التي تتسم بدرجة فاعلية أعلى في العملية الإنتاجية مقابل ارتفاع حصة الموجودات الأقل فعالية كالأبنية والإنشاءات، وهو اتجاه يعبر عن التبذير وضعف الالتزام بالرشادة الاقتصادية لبعض الموجودات الاقتصادية،وهذا ليس بتطور سليم وهو بذلك لا يتفق ونمط التنمية المستدامة الذي يفترض أن يأخذ التغير هذا اتجاها نحو زيادة حصة المكائن والآلات ووسائط النقل وعلى حساب الأبنية والإنشاءات، لكون المكائن والمعدات تمثل العمود الفقري لزيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي الناتج القومي،ومن ثم تغيير هيكل الاقتصاد في صالح تعديل الإختلالات الهيكلية، إلا إن زيادة الطاقة الإنتاجية لا يعتمد فقط على زيادة حجم الاستثمارات تلك فحسب، بل يعتمد على كفاءته(مردوده) أيضا لأنه كلما كانت كفاءة الاستثمار عالية

أمكن رفع معدل النمو بحجم اقل من الاستثمارات،ومن هنا تبرز الأهمية في التأكيد على رفع كفاءة الاستثمار في تخطيط التنمية، وعليه فالفقرة الآتية ستخصص لمعرفة كفاءة الاستثمار كمعيار لقياس فاعليته في العراق.

3- التنمية الاقتصادية في العراق

3-1 مفهوم التنمية الإقتصادية:

قبل الدخول في مفاهيم التنمية الإقتصادية لابد من توضيح بعض التعابير فنمو الشيء تعني زيادته أو تغيره إلى حال أكبر أو حسن أما تنمية الشيء فعتني فعل إحداث النمو، وهكذا يبدو منذ البداية أن النمو يحدث بشكل تلقائي بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير.

وأغلب الاقتصاديون متفقون بأن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وبشكل طبيعي ودون فعل أو تأثيرات مسبقة.

بينما التنمية وعند جميع الاقتصاديين فتشمل النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسات والعادات.

وبالتالي فإن كل من التنمية والنمو الإقتصادي تتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية على العكس فإن التنمية زيادة لكنها ليست تلقائية بل بفعل قوى معينة وتؤدي إلى تغيير في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية أي أنها تتضمن من حيث المفهوم قوى معينة وتؤدي إلى تغيير في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية أي أنها تتضمن من حيث المفهوم أوسع من ذاك المتعلق بالنمو لأنها تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج وغالباً ما يكون أيضاً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الإقتصاد المختلفة. وعلى هذا الأساس فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس نمو فقط لأنها ليست فقط بحاجة إلى زيادة في انتاجها وزيادة في كمية وكفاءة الإنتاجية المستخدمة وإنما إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الإقتصادية والإجتماعية القديمة.

أ. تطور بعض المؤشرات التنموية في العراق: هناك مجموعة من المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقويم الدور التنموي للإنفاق الاستثماري العام في العراق والحكم على كفاءة أدائه اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا،واحد أهم هذه المعايير هو معيار النمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي ظاهرة بالغة التعقيد في تشابك عواملها،وتباين أنماطها،وظروف تحققها في تاريخ المجتمعات الإنسانية في النظم الاقتصادية المختلفة (***القطيفي، 1999، ص01***) ، ومن الجدير بالذكر إن النمو الاقتصادي كظاهرة كلية هو حصيلة أداء النظام الاقتصادي لوظائفه الأساس في

تعبئة الموارد المادية والبشرية والتي تؤدي إلى إنماء الاقتصاد الوطني خلال الزمن،فقياس النمو إذن هو بمثابة قياس لكفاءة الأداء في النظم الاقتصادية المختلفة،لذا فهو يمثل أهمية مركزية ليس نظريا فحسب، بل عمليا في السياسة الاقتصادية بوجه عام وفي سياسة التنمية والتخطيط الاقتصادي بوجه خاص.

هذا ولابد من الإشارة إلى انه في الوقت الذي يشكل فيه النمو الاقتصادي احد الأبعاد المهمة جدا لعملية التنمية الاقتصادية إلا انه لا يعد المكون الوحيد،فالتنمية بشكل عام يجب النظر إليها باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما،إذ إن التنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط،بل تعني أشياء كثيرة منها اللحاق بالدول المصنعة (***فتح الله، 1990، ص ص 15-16***) ، فالنمو المخطط* كحصيلة يعني زيادة الدخل القومي كحجم وكمعدل حقيقي واقعي،أما النمو غير المخطط**(تلقائي) كحصيلة يؤشر غير ذلك،إذ قد يزداد حجم الدخل بنسبة اكبر من الزيادة في عدد السكان فيرتفع معدل الدخل الفردي ولكن في الوقت نفسه يزداد أعداد الأشخاص الذين يعيشون عند الحد الأدنى لمستوى المعيشة أو دون ذلك،فهنا معدل الدخل الفردي قد ارتفع حسابيا ولكنه واقعيا عكس ذلك إذ إن الأغنياء أصبحوا أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا(***فتح الله، 1990، ص ص 15-16***) ، ولما كان ارتفاع الدخل القومي يعد الشرط الأساسي المسبق لارتفاع الدخل الفردي والمعتمد كمحكما أساسيا للتنمية،فيكاد يتفق معظم الاقتصاديين على عد معدل الزيادة في الدخل القومي من أفضل المؤشرات لتحديد معدل النمو الاقتصادي ،ويمكن التعبير عن معدل النمو الاقتصادي بالمعادلة الآتية(***أوشر، 1989، ص31***): -

$$R = \frac{1}{t} Ln \frac{Yt}{Y0}$$

حيث إن

R= معدل النمو الاقتصادي، t المدة الزمنية بين سنة الأساس وسنة الهدف، Yt الدخل القومي في سنة الهدف Y0 الدخل القومي في سنة الأساس.

كما إن من أهم المؤشرات الكمية المعبرة عن النمو الاقتصادي نصيب الفرد من الدخل القومي، وكذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يلي استعراض لتطور هذين المؤشرين في العراق خلال مدة البحث..

- نصيب الفرد من الدخل القومي :إن من أهم الأهداف التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية من خلال الموازنة العامة هو رفع المستوى المعيشي لإفراد المجتمع،ويعد نصيب الفرد من الدخل القومي احد أهم المؤشرات التي تعبر عن التطور الاقتصادي في البلد،ومن الجدول3 يتضح إن معدل نمو السكان في العراق قد فاق معدل نمو الدخل القومي الأمر الذي أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من هذا الدخل،فمن الجدول 13 يظهر إن نصيب

الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة لسنة 1988 بلغ 1834.22 دينار عام 1980،غير انه انخفض إلى 1137.30 دينار عام 1985 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره - 9.1% [1]خلال هذه المدة، واستمر في الإنخفاض خلال المدة 1986-1990، إذ بلغ معدل النمو السنوي المركب لنصيب الفرد في هذه المدة -16.1 %، وقد ازداد الحال سوءا خلال المدة 1991-1995 إذ بلغ المعدل السنوي المركب لنصيب الفرد من الدخل القومي -30%،إن الانخفاض الحاصل في نصيب الفرد خلال المدة 1980-1995 يمكن إرجاعه إلى ظروف الحرب خلال المدة 1980-1988 والى ظروف الحصار الاقتصادي وما تبعه من فرض عقوبات اقتصادية على العراق كان من نتيجتها توقف صادرات النفط ،وفي عام 1996 تم تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء الذي سمح للعراق بتصدير ما قيمته ملياري دولار من النفط سنويا مقابل استيراد المواد الغذائية والأدوية وبعض الاحتياجات الإنسانية،وكان من نتيجة ذلك أن طرا تحسن ملحوظ في نصيب الفرد من الدخل القومي إذ ارتفع نصيبه من الدخل من 452.48 دينار عام 1996 إلى 991.90 دينار عام 2002 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 14%،وبعد عام 2003 وما تلاها من أحداث واقتصادية سياسية(لا مجال لذكرها)،انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي من 751.13 دينار عام 2004 إلى 533.58 عام 2007 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره-10.7% خلال هذه المدة،وبشكل عام فان نصيب الفرد من الدخل القومي خلال مدة الدراسة(1980-2007)قد انخفض من 1834.22دينار عام 1980 إلى 533.58 عام 2007 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره-4.4%،وعليه يمكن القول هنا إن الموازنة العامة ونتيجة للظروف السياسية التي مرت على البلد خلال هذه المدة قد أدت إلى تدهور المستوى المعيشي للمواطنين بدلالة انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي.

والصورة لا تتغير كثيرا إذا انتقلنا إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، إذ من معطيات الجدول 4 نلاحظ إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1988قد حقق معدل نمو سالب خلال المدة 1980-1985 حيث بلغ -2.2%، أما خلال المدد(1986-1991، 1990-1995، 1996-2002، 2004-2007) فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي المركب(13.7%،16.3%،10.8%،5.2%)على التوالي،إن معدلات النمو على الرغم من كونها موجبة إلا إنها في انخفاض مستمر،وبشكل عام فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1980-2007 3.5%، أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج القومي فمن خلال معطيات الجدول14 نلاحظ إن معدل نمو نصيب الفرد خلال المدة 1980-1995 كان في ازدياد مستمر،غير انه إتخذ إتجاها تنازليا خلال المدة 1996-2007،وبشكل عام فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة 0.5%.

وعليه يمكن القول إن الإنفاق الاستثماري لم يستطع أن يضمن معدلات نمو مقبولة لنصيب الفرد من الدخل القومي كما إنه لم يستطع من أن يحافظ على المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 3 تطور نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق خلال المدة 1980-2007 بالأسعار الثابتة لسنة 1988 (100=1988) (دينار)

السنة	الدخل القومي بالأسعار الجارية(1)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأسعار الثابتة لسنة 1988(2)	الدخل القومي بالأسعار الثابتة لسنة 1988 (3)=100*2\1	معدل نمو الدخل القومي(4)	عدد السكان- مليون نسمة (5)	نصيب الفرد من الدخل القومي(دينار) (6)= 3\5
1980	10125.4	41.7	24281.53		13.238	1834.22
1981	10972.6	49.9	21989.18	-9.5	13.669	1608.68
1982	10996.5	56.6	19428.44	-11.7	14.11	1376.92
1983	12843.5	63.5	20225.98	4.2	14.586	1386.67
1984	13009	68.5	18991.24	-6.1	15.077	1259.61
1985	12655.6	71.4	17724.92	-6.6	15.585	1137.30
1986	15311.3	72.3	21177.45	19.4	16.11	1314.55
1987	16982.9	82.4	20610.31	-2.6	16.335	1261.72
1988	17866.9	100	17866.9	-13.3	16.882	1058.34
1989	20018.1	106.3	18831.70	5.4	17.428	1080.54
1990	18744.6	161.5	11606.56	-38.3	17.89	648.77
1991	49814.8	460.9	10808.15	-6.8	18.419	586.79
1992	125277.3	848.8	14759.34	36.5	18.949	778.89
1993	626920.9	2611.1	24009.83	62.6	19.478	1232.66
1994	626920.9	15461.6	4054.69	-83.1	20.007	202.66
1995	2020069.4	69792.1	2894.40	-28.6	20.536	140.94
1996	5641424.3	59020.8	9558.36	230.2	21.124	452.48
1997	13235490	72610.3	18228.11	90.7	22.046	826.82
1998	15013422.3	83335.1	18015.72	-1.1	22.702	793.57
1999	31381048.5	93816.2	33449.49	85.6	23.382	1430.56
2000	46634634.8	98486.4	47351.34	41.5	24.086	1965.92
2001	36726500.7	114612.5	32044.06	-32.3	24.813	1291.42
2002	34677722.5	136752.4	25358.03	-20.8	25.565	991.90
2004	46923315.7	230184.1	20385.12	43.6	27.139	751.13
2005	65798566.8	315259	20871.27	2.3	27.963	746.38
2006	85431538.8	483074.4	17684.96	-15.2	28.81	613.84
2007	100100816.6	632029.8	15837.99	-10.4	29.682	533.58
معدلات النمو المركبة %						
80-85			- 6.1		2.75	- 9.1
86-90			-14		2.11	- 16.1
91-95			-28		2.78	- 30
96-2002			17.6		2.2	14
2004-2007			- 8		2.8	- 10.7
80-2002			0.2		3.03	-2.7
1980-2007			-1.5		3.03	-4.4

المصدر:العمود 1&5: جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية،**العمود 2** : جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة،الرقم القياسي لأسعار المستهلك،وقد تم توحيد سنة الأساس إلى عام(1988) من قبل الباحث.
الأعمدة 3&4&6 استخرجت من قبل الباحث

جدول 4 تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1980-2007 بالأسعار الثابتة لسنة 1988

(100=1988) (دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(1)	عدد السكان- مليون	نصيب الفرد من الناتج

			المحلي الإجمالي(3)=2\1 (دينار)
1980	19046.9	13.238	1438.804955
1981	18908.1	13.669	1383.283342
1982	19557.4	14.11	1386.066619
1983	17000.6	14.586	1165.542301
1984	16748.1	15.077	1110.8377
1985	16991.6	15.585	1090.253449
1986	17781.3	16.11	1103.743017
1987	19453.9	16.335	1190.933578
1988	19432.2	16.882	1151.060301
1989	18826.2	17.428	1080.227221
1990	29711.1	17.89	1660.765791
1991	10682	18.419	579.9446224
1992	14163.5	18.949	747.4536915
1993	18453.6	19.478	947.4073313
1994	19164.9	20.007	957.9097316
1995	19571.2	20.536	953.0190884
1996	21728.1	21.124	1028.597803
1997	26342.7	22.046	1194.897033
1998	35525	22.702	1564.840102
1999	41771.1	23.382	1786.463947
2000	42358.6	24.086	1758.639874
2001	43335.1	24.813	1746.467577
2002	40344.9	25.565	1578.130256
2004	41607.8	27.139	1533.136814
2005	43438.8	27.963	1553.438472
2006	47851.4	28.81	1660.930233
2007	48510.6	29.682	1634.344047
	معدلات النمو السنوية المركبة %		
85-80	-2.2	3.3	-5.4
86-90	13.7	2.6	10.7
91-95	16.3	2.7	13.2
96-2002	10.8	3.2	7.4
2004-2007	5.2	3.03	2.15
80-2002	3.4	3.03	0.4
1980-2007	3.5	3.03	0.5

المصدر :العمود1&2:جمهورية العراق،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،مديرية الحسابات القومية.

العمود3: استخرج من قبل الباحث

4- العلاقة بين الإنفاق الاستثماري العام والتنمية الاقتصادية في العراق

يمكن توضيح العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والتنمية الاقتصادية من خلال استعراض الفقرات الآتية:

1-4 الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي:

إلى الجدول يمكن توضيح طبيعة العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في العراق من خلال الرجوع 5 الذي يبين معدلات نمو كلا منهما،ومنه يتضح تذبذب العلاقة بين معدلات نمو كل منهما،ففي الوقت الذي حقق فيه الإنفاق الاستثماري معدلات نمو سالبة خلال المدة 80-95،نجد ان الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدلات نمو موجبة،وهذا يعني إن الدولة خلال هذه المدة بدأت تقلل من توجهاتها الاستثمارية خلال هذه المدة،إلا أن الحال يختلف مع المدة 96-2002،وهي المدة التي شهدت تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء،إذ نلاحظ إن الإنفاق الاستثماري قد حق معدل نمو سنوي مركب بلغ59.4%،في الوقت الذي انخفض فيه معدل نمو الناتج إلى 10.8%،هذا وقد شهدت المدة 2004-2007، انخفاضا في معدلات نمو كلا من الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي إلا إنها بقيت موجبة،وعليه يمكن القول إن العلاقة المتذبذبة بين الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي هو ما تميزت به المدة 1980-2007.

جدول 5 الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1980-2007 في العراق بالأسعار الثابتة لسنة 1988 مليون دينار

السنة	الإنفاق الاستثماري 1	الناتج المحلي الإجمالي 2	عدد السكان 3	الإنتاجية الكلية 4 (3/2)
1980	423.35	19046.9	13.238	1.438805
1981	2533.85	18908.1	13.669	1.383283
1982	2746.57	19557.4	14.11	1.386067
1983	6645.36	17000.6	14.586	1.165542
1984	10171.66	16748.1	15.077	1.110838
1985	10404.12	16991.6	15.585	1.090253
1986	7335.03	17781.3	16.11	1.103743
1987	5278.40	19453.9	16.335	1.190934
1988	4476.54	19432.2	16.882	1.15106
1989	2496.85	18826.2	17.428	1.080227
1990	3042.31	29711.1	17.89	1.660766
1991	3064.9	10682	18.419	0.579945
1992	3396.81	14163.5	18.949	0.747454
1993	1901.57	18453.6	19.478	0.947407
1994	545.98	19164.9	20.007	0.95791
1995	759.01	19571.2	20.536	0.953019
1996	583.47	21728.1	21.124	1.028598
1997	265.92	26342.7	22.046	1.194897
1998	227.04	35525	22.702	1.56484
1999	106.76	41771.1	23.382	1.786464
2000	163.26	42358.6	24.086	1.75864
2001	189.74	43335.1	24.813	1.746468
2002	371.29	40344.9	25.565	1.57813
2004	589.02	41607.8	27.139	1.533137
2005	1046.28	43438.8	27.963	1.553438

2006	1751.41	47851.4	28.81	1.66093
2007	4565.55	48510.6	29.682	1.634344
معدلات النمو السنوية المركبة %		معدلات النمو السنوية المركبة %		متوسط النسبة
85-80	- 18.5	-2.2	3.3	
86-90	- 6.5	13.7	2.6	
91-95	- 19.7	16.3	2.7	
96-2002	59.4	10.8	3.2	
2004-2007	18.1	5.2	3.03	

المصدر:العمود 1-3 نظم من قبل الباحث استادا إلى الجداول 1&4،العمود 4 من خلال قسمة العمود 1 على العمود2 في الجدول 4

2-4- الإنتاجية العامة في الاقتصاد: الإنتاجية تعني تحقيق اكبر نسبة من المخرجات من قيمة محددة من المدخلات، و الإنتاجية هي مؤشر يوضح قدرة عناصر الإنتاج المختلفة على تحقيق مستوى معين من المخرجات، قياساً بالمدخلات التي تم استثمارها للغرض الإنتاجي،وتشير الإنتاجية الكلية او إنتاجية العوامل الكلية الى العلاقة الكمية بين الإنتاج وبين جميع عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه، و عليه فان الإنتاجية بحسب هذا المفهوم ما هي الا النسبة الحسابية بين كمية المخرجات من السلع والخدمات التي انتجت خلال فترة زمنية محددة، وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق ذلك القدر من الإنتاج (كلاني، http://knol.google.com).

وهي تساوي أجمالى المخرجات ÷ اجمالى المدخلات،والمخرجات يمكن ان نعبر عنها بالناتج المحلي الاجمالي،اما المدخلات فقد تكون اما العمل او راس المال او غيره من عناصر الانتاج.

5. **المراجع:**

1. عبدة. أحمد محمود، 1971، ***مبادئ المالية العامة***، دار المعارف، القاهرة، ص186

2. رشيد محمد. عبد المجيد، 1983، ***السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق***، مجلة تنمية الرافدين، العدد 8،حزيران، ص118

3. جمهورية العراق، هيئة التخطيط الاقتصادي، 1987، ***تطور الإنفاق العام وأثره في الاقتصاد العراقي واتجاهاته المستقبلة***، دراسة رقم 102، ص27

4. قطفان. محمد فاضل عزيز، 1984، ***التنمية الاقتصادية***، مطبعة الحوادث، بغداد، ص247

5. رشيد محمد. عبد المجيد، 1983، ***السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق***، مجلة تنمية الرافدين، العدد 8، حزيران، ص118

6. الشريف. احمد سعيد، 2003، ***دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الخاص***، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد14، العدد1، ليبيا - طرابلس، ص83

7. جمهورية العراق، هيئة التخطيط الاقتصادي، 1987، ***تطور الإنفاق العام وأثره في الاقتصاد العراقي واتجاهاته المستقبلة***، دراسة رقم 102، ص27

8. الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، 1977، ***خطة التنمية للسنوات 1976-1980***، مطابع دار الجماهير للصحافة، ص ج، ص6.

9. أوشر. دان ، 1989، ***قياس النمو الاقتصادي***، ترجمة يحيى غني النجار،جامعة بغداد، ص31

10. القطيفي.عبد العزيز عبدا لله آل فارس، 1999، ***النمو الاقتصادي نظريات النمو :الديناميك والمنهج الرياضي***، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ص1.

11. فتح الله. سحر، 1990، ال***علاقة الدالية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي ضمن إطار التخطيط الاقتصادي مع إشارة خاصة للعراق***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1990، ،ص15-16

12. كيلاني. هشام، ***ماهية الانتاجية***، http://knol.google.com

6. الهوامش:

---

[1]- استخرج معدل النمو السنوي المركب بواسطة الصيغة الآتية: $R = \left[\sqrt[n-1]{\frac{Xt}{X0}} - 1\right] * 100$ إذ إن R هو معدل النمو السنوي المركب،Xt سنة الهدف،X0 سنة الأساس،N عدد السنوات...للمزيد من التفصيل انظر

د.خاشع محمود الراوي، المدخل إلى الإحصاء، مديرية مطبعة الجامعة، الموصل، 1984، ص75

ومنعا للتكرار فأينما ورد معدل النمو السنوي المركب في هذا البحث فانه مستخرج بالصيغة أعلاه...